العِرَاقْ

في عيون طلال أبو غزاله

العـــراق في عيـــون

الفهرس

بغداد تعيد رسم ملامح اقتصادها 1
بغداد تعود إلى قلب المشهد 2
العراق يخطو بثبات نحو مستقبل أكثر إشراقاً 3
بلاد الرافدين تسير بخطى واثقة لتعزيز الفعالية الإقليمية والدولية 5
اقتصاد العراق.. طريق التعافي في زمن التحديات 6
القطاع الزراعي؛ أحد الروافد المهمة للاقتصاد العراقي 7
خطة عراقية طموحة لتوطين صناعة الذهب والمجوهرات 9
صندوق العراق للتنمية رافعة لإعادة البناء ورهان على المستقبل 10
أجر وتملك فكرة عراقية بسيطة للسكن لكنها عميقة المعنى 12
مرحلة عراقية جديدة يتكامل فيها الاقتصاد مع الانسان 13
العراق يفتح صفحة المصالحة الوطنية 14
العراق.. حين تتحول التحديات إلى فرص ناضجة 15
أعضاء طلال أبوغزاله العالمية الرقمية 17
المجموعة العالمية للخدمات المهنية والتعليم وبناء القدرات والملكية الفكرية 20

المقدمة

بين في هذه الصفحات، سترون العراق بعيني محب يفخر بأن يذكر العالم بأن الأرض التي قدمت للإنسان أول قوانين حمورابي، قادرة على أن تقدم للعالم نموذجاً جديداً للصمود.

العراق ليس مجرد جغرافيا، بل هو فكرة عن القدرة البشرية على الابداع. كيف لا وقد ضمّت أولى دفاتر المحاسبة في التاريخ، حين سجّل السومريون على ألواح الطين تفاصيل التجارة والإدارة بلغةٍ خطّتها أنامل الأوائل على صفحات الزمن.

كل مقال هنا هو محاولة لالتقاط لمحة من هذه الروح التي ترفض الاستسلام، والتي تتحول فيها كل محنة إلى منحة، وكل جرح إلى شهادة على قوة لا تنضب.

أقدم هذه الكلمات لا كمشاهد، بل كشاهد على حقبة يستعيد فيها العراق دوره كواحة أمل في صحراء اليأس، وإذا كان العراق قد علم العالم الكتابة لأول مرة، فهو اليوم يعلمنا معنى أن نكتب المستقبل بإرادة لا تقهر.

هنا، على هذه الأرض المقدسة، حيث انبثقت الحضارة من بين أنهار الرافدين، لا يزال التاريخ يكتب نفسه بأيدي أبناءه الذين علّموا العالم أولى حروف المعرفة.

هذه المقالات كتبتها بنبضات قلب فخرا ومحبة لتاريخ عظيم على حاضر ينبض بالتحدي والأمل، فأرض الرافدين التي شهدت ميلاد الرياضيات والتجارة والفلسفة، حين حوّل السومريون الطين إلى لوحات تخبرنا أن الإبداع هو قدر هذه الأرض.

بغداد تعيد رسم ملامح اقتصادها

تعيد بغداد العروبة رسم ملامح رؤية اقتصادية جديدة تهدف إلى إعادة تعريف دور العراق في المنطقة، مستندة إلى مبدأ بسيط: "الجغرافيا في خدمة الاقتصاد"، فبدلاً من النظر إلى مساحة العراق الشاسعة وحدوده الممتدة كعبء أمني، تسعى الرؤية الجديدة إلى تحويلها إلى شبكة من الفرص.

تتضمن الخطة ثلاثة محاور رئيسة؛ ربط مراكز الإنتاج بمنافذ التصدير، وتفعيل التكامل الاقتصادي مع دول الجوار، وتوزيع المشاريع التنموية على كامل التراب العراقي، فيما يترجم هذا التوجه عبر سلسلة من المشاريع المتصلة.

في الجنوب، يجري العمل على توسعة ميناء الفاو الكبير وتطوير المناطق اللوجستية المحيطة به، بهدف استقبال حركة التجارة العالمية المتنامية. وبالتوازي، تنطلق مشاريع لشق طرق سريعة وخطوط سكك حديد حديثة، أبرزها "طريق التنمية" الذي يهدف إلى ربط الخليج العربي بأوروبا عبر الأراضي العراقية والتركية، بما يمنح بغداد ورقة تفاوضية واقتصادية مهمة عبر تنويع اقتصاده بعيداً عن الاعتماد على النفط وتوفير فرص عمل.

الطاقة.. ما بعد النفط وفي قطاع الطاقة، الذي يشكل عصب الاقتصاد، تتحرك بغداد عبر مسارين؛ الأول هو تعظيم الاستفادة من الثروة النفطية من خلال استثمارات جديدة في قطاع الغاز المصاحب، الذي كان يُهدر سابقًا، لتحويله إلى وقود لمحطات الكهرباء ودعم الصناعات البتروكيماوية.

أما المسار الثاني، فيتمثل في الدخول الحذر إلى عالم الطاقة المتجددة، مستفيدًا من ساعات السطوع الشمسي الطويلة، مع مشاريع لإنشاء محطات طاقة شمسية وربط الشبكة الكهربائية الوطنية مع دول الجوار لضمان استقرار الإمداد.

واللافت أن أهمية هذه المشاريع لا تقتصر على أبعادها العمرانية، بل تمتد إلى تأثيرها الاجتماعي والاقتصادي المباشر فكل طريق جديد أو منطقة صناعية تُنشأ، تحمل معها وعودًا بخلق فرص عمل خارج المراكز التقليدية، مما قد يساهم في معالجة البطالة وتخفيف الضغط السكاني على المدن الكبرى.

كما أن تطوير البنية التحتية حول المواقع الدينية والأثرية في النجف وكربلاء وبابل، يهدف إلى بناء قطاع سياحي منظم وقادر على توليد إيرادات مستدامة.

ويرافق ذلك كله توجه نحو التحول الرقمي، من خلال توسيع شبكات الألياف الضوئية وأتمتة الخدمات الحكومية، وهي خطوات ضرورية لتحسين بيئة الأعمال وجذب المستثمرين الذين ينفرون من البيروقراطية والروتين.

في المحصلة، يقف العراق اليوم أمام فرصة حقيقية لإعادة بناء اقتصاده على أسس أكثر تنوعًا واستدامة، النجاح في تحويل هذه المشاريع من مجرد حبر على ورق إلى إنجازات ملموسة، سيعتمد على قدرة الدولة على توفير بيئة مستقرة وجاذبة، وعلى المضي قدمًا في الإصلاحات الإدارية والمالية.

إنها معركة العراق الجديدة، معركة لا تخوضها بغداد العزيزة بالسلاح، بل بقوة الارادة ومعاول البناء.

بغداد تعود إلى قلب المشهد

عندما تحتضن بغداد ملتقى العراق للاستثمار نهاية أيلول 2025 فإن الحدث لا يقاس بجدول الجلسات أو أسماء المشاركين بقدر ما يقاس بدلالاته العميقة، فعاصمة الرشيد التي عرفت سنوات من العزلة والصراع تعود اليوم لتكون ساحة لقاء اقتصادي وسياسي مفتوح على العالم.

إنها رسالة تقول إن العراق لا يكتفي باستعادة عافيته بل يسعى إلى أن يضع نفسه على خريطة الاستثمار الدولية الاستثمار بوابة المستقبل، فالعراق الذي يملك ثروات هائلة فوق الأرض وتحتها يعرف أن الثروة وحدها لا تكفي الاستثمار هو الذي يحول الإمكانات إلى فرص حقيقية ويوفر العمل للشباب ويعزز البنية التحتية ويمنح الاقتصاد تنوعا واستدامة.

لذلك فإن انعقاد الملتقى في بغداد يمثل اختبارا لقدرة الدولة على جذب الشركاء وإقناعهم بأن البيئة أصبحت أكثر استقرارا وأمنا، وأن العراق يملك اليوم فرصة

لعرض إرادته الجادة في الإصلاح ومكافحة الفساد وخلق مناخ استثماري واعد فكل مشروع جديد لا يعني فقط عائدا ماليا بل يعني أيضا تعاقدا جديدا بين الدولة والمجتمع وجسرا بين الداخل والخارج.

القطاع الخاص العراقي سيجلس إلى جانب الشركات الدولية والمؤسسات المالية الكبرى وهذا الحوار لا يفتح أبواب التمويل فقط بل يتيح نقل الخبرات والتكنولوجيا ويمنح الكفاءات العراقية مساحة أكبر للتأثير والمشاركة.

والعراق في موقع جغرافي يجعله جسرا بين آسيا وأوروبا وهذه الميزة تحتاج إلى استثمار ذكي يرسخ مكانته مركزا للتجارة والعبور إذ أنه لا يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة ولا عن الذاكرة الحضارية فحين يلتقي العالم في بغداد فإن الصورة التي تُرسم ليست صورة استثمارات فقط بل صورة بلد يستعيد دوره الإقليمي ويقدم نفسه قوة استقرار .

أرى في الملتقى عودة إلى التاريخ وإلى المكانة التي تستحقها أرض الرافدين بما تحمله من إرث حضاري وثقافي وعليه فإن العراق على موعد مع المستقبل وأمام محطة تعكس خيارا استراتيجيا؛ خيار أن العراق يريد أن ينهض من جديد وأن يفتح أبوابه أمام العالم بثقة ومسؤولية.

إنه موعد مع المستقبل موعد يؤكد أن البلد الذي أنهكته الحروب قادر على أن يكون ساحة للبناء والتعاون والاستثمار. عراقنا الحبيب يتهيأ لأن يكتب صفحة أخرى من قصته الطويلة صفحة عنوانها الانفتاح والشراكة والعمل المشترك.

العراق يخطو بثبات نحو مستقبل أكثر إشراقاً

بعد عقود من الخضوب والحروب والازمات، بدأت ملامح النهضة تتشكل عبر تحولات هيكلية تعيد تعريف دور العراق الاقتصادي في المنطقة، تقودها إرادة سياسية واجتماعية متجددة تضع التنوع الاقتصادي على رأس الأولويات. أي أن النفط وحده لم يعد محرك الاقتصاد، بل أن هناك رؤية متكاملة تعتمد على تنشيط القطاعات الإنتاجية والخدمية. وفي صلب هذه التحولات، يبرز القطاع المصرفي كشريان حيوي للتحديث.

حديث عن مصارف وطنية تعيد هيكلة نفسها، وأنظمة دفع إلكترونية متطورة، وتمويل متنوع للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والخير أن هذه البيئة المالية الجديدة تشكل حاضنة للابتكار وداعمة لريادة الأعمال، وكل ذلك يتزامن هذا مع ثورة إدارية جذرية.

حكومة إلكترونية متكاملة، إجراءات مبسطة، ومحاربة حقيقية للبيروقراطية. هذه الإصلاحات لا تقل أهمية عن الاستثمارات المالية، فهي تخلق البيئة الجاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، وفي لب عملية التحول الاقتصادي، يأتي قطاع الطاقة بشقيه التقليدي والمتجدد، فهناك استثمارات ذكية في الغاز ومشاريع طاقة شمسية ورياحية طموحة، ونقل للمعارف التقنية. هذا المزيج الطاقة يضع العراق على خريطة الاقتصاد الأخضر العالمي، مع تركيز على الصناعات الغذائية والدوائية والبناء، وعليه هناك مصانع جديدة تعتمد التقنيات الحديثة، وعمالة مدربة، وجودة إنتاجية تنافسية.

هذه الصناعات توفر فرص عمل وتحقق قيمة مضافة حقيقية، والزراعة تشهد بدورها نهضة غير مسبوقة فيها استصلاح أراضي، ونظم ري حديثة، ودعم حقيقي للمزارعين تسهم في تحول الزراعة من نشاط تقليدي إلى صناعة متكاملة تساهم في الأمن الغذائي والتصدير. هذه القطاعات تتكامل في رؤية استراتيجية واحدة تجعل من العراق مركزاً اقتصادياً إقليمياً ففيه موقع جغرافي فريد، بنى تحتية متطورة، واتفاقيات تجارية دولية وكل هذه العوامل تؤهل العراق ليكون جسراً اقتصادياً بين الشرق والغرب.

ما يميز المسيرة العراقية الجديدة هو الجمع بين الحكمة والتجربة إذ استفادة من الدروس السابقة، وتبني لأفضل الممارسات العالمية، مع الحفاظ على الهوية الوطنية وهذا المزج بين الأصالة والمعاصرة هو سر القوة في الاقتصاد العراقي الجديد.

النجاحات الأولى ليست سوى البداية وقد يقول قائل إن الطريق طويل ونقول له لكن الإرادة أقوى فما اراه ليس مجرد خطة اقتصادية، بل رؤية وطنية شاملة تعيد للعراق مكانته اللائقة بين الأمم.

بلاد الرافدين تسير بخطى واثقة لتعزيز الفعالية الإقليمية والدولية

تسير بلاد الرافدين بخطوات واثقة نحو تعزيز حضورها السياسي الإقليمي والدولي بعد سنوات من الحروب والحصار والعزلة، فقد أدركت القيادة العراقية أن بناء الدولة المستقرة داخليا يرتبط بشكل عضوي بعلاقات متوازنة مع الجوار والعالم، وأدركت أيضا أن قوة الأمم لا تقاس فقط بالقدرات العسكرية والاقتصادية، بل وبالقدرة على لعب دور إيجابي في حل النزاعات وبناء جسور التفاهم.

ومن هذا المنطلق برزت مبادرات عراقية جادة لاستضافة الحوارات بين الأطراف الإقليمية المتخاصمة، وأصبحت بغداد الرشيد منصة للحوار وحكمة للمصالحة. هذه السياسة الناشئة تمنح العراق صورة جديدة كبلد وسيط وحكيم قادر على جمع الأطراف المتعارضة حول طاولة واحدة وهذا الدور الإقليمي الناشئ يرتبط بشكل مباشر بالاستقرار الداخلي، فكل تقدم على طريق المصالحة الوطنية يعزز مكانة العراق الإقليمية. وكل اتفاق سياسي داخلي يفتح الباب أمام إصلاح اقتصادي ومؤسسي. وحين ينجح السياسيون في التوافق داخل مجلس النواب تنعكس آثار ذلك إيجابا على حياة المواطن العراقي الحبيب. كما يعزز العراق حضوره عبر الانخراط في المنظمات الدولية والإقليمية والمشاركة الفاعلة في قضايا العصر المصيرية مثل التغير المناخي وأمن الطاقة والأمن الغذائي والسعي ليكون شريكا في صنع الحلول العالمية لا مجرد متلق للمساعدات.

وأرى العراق بهذه الرؤية المتوازنة والمتدرجة يثبت أن السياسة يمكن أن تكون أداة للبناء والتعمير، وأن الحوار خيار أكثر جدوى من غيره، وأن الدولة التي تجمع أبناءها على كلمة سواء هي الدولة التي تستحق الاحترام والتقدير.

اقتصاد العراق.. طريق التعافي في زمن التحديات

أول ما يبعث على الفخر في مسيرة العراق الجديد هو انتقاله نحو مرحلة التعافي المدروس التي تجمع بين الطموح والواقعية، معتمدا على ثروات أرضه وطاقات شعبه العظيم الذي لم ينكسر أمام التحديات. فمن إدراك الثغرات تبدأ مسيرة الإصلاحات الحقيقية، ومن استثمار كفاءات الشباب تنتج الفرص الواعدة، ومن حماية المال العام تنمو الثقة بين الدولة والمواطن.

ورغم بقاء النفط رافعة أساسية للاقتصاد، إلا أن العراق تجاوز نظرية القدر المحتوم نحو خيار تنويع الاقتصاد بخطى استراتيجية واعية، ما جعل من الزراعة والصناعة والخدمات بوابات حقيقية للعمل الكريم والاستقرار الدائم.

وتأسيسا على ذلك تبرز البنية التحتية كقاعدة متينة للنمو، من خلال شقّ طرق حديثة وموانئ فعالة ومطارات متطورة وشبكات كهرباء ومياه واتصالات مستدامة، مع ربط كل مشروع بجدول زمني واضح وآليات مساءلة شفافة، لأن النهضة الحقيقية تبني على أسس متينة.

وفي القلب من هذا التحول يأتي الإصلاح الإداري كركن أساسي عبر تبسيط الإجراءات ورقمنة الخدمات ومحاربة الروتين، لأن المستثمر يبحث عن بيئة واضحة قبل الربح، والمواطن يستحق خدمة سريعة وجودة عالية.

ولا يقلّ التعليم والتدريب أهمية عن ذلك، باعتباره استثمارا طويل الأمد، عبر تحديث الجامعات والمدارس وربط التعليم المهني بحاجات السوق لأن المعرفة هي مفتاح اقتصاد المستقبل وسلم صعود الشباب نحو آفاق أرحب. وتعتبر الزراعة فرصة ذهبية لتحقيق الأمن الغذائي عبر إدارة مائية رشيدة وتقنيات متطورة وريف منتج يعيد التوازن الجغرافي ويوفر حياة كريمة. أما ملف الطاقة فيحظى بأولوية قصوى عبر زيادة الإنتاج المستدام واستثمار الغاز المصاحب والاستفادة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح مما يعزز الاكتفاء ويخفض التكاليف ويحافظ على البيئة.

كما ويأتي الاندماج الإقليمي ليعزز مكانة العراق كمركز اقتصادي رابط عبر توسيع الأسواق وإنشاء ممرات تجارية وشراكات متوازنة تخدم المصالح المشتركة، ولا نغفل

عن الثقافة والسياحة ككنز وطني يعكس إرثا حضاريا عريقا من أور إلى بابل ومن بغداد إلى الموصل، عبر تطوير البنى التحتية السياحية التي تليق بتاريخ العراق العظيم.

وتظل الحوكمة الرشيدة الضمانة الأكبر لاستدامة النمو عبر سيادة القانون واستقلال القضاء وإعلام حر ومسؤولية مجتمعية فاعلة.

رغم طول الطريق إلا أن العراق يسير بخطى ثابتة بفضل موارده الطبيعية وطاقات شبابه وخبرات شعبهم التي حولت التحديات إلى دروس نافعة بهذا المزيج المتكامل يبني العراق اقتصادا متنوعا عادلا قادرا على الصمود ويستحق آمال أهله وثقة العالم.

القطاع الزراعي؛ أحد الروافد المهمة للاقتصاد العراقي

لطالما مثّل القطاع الزراعي وعلى مدى النصف قرن الماضي ركيزة أساسية في بناء الثروة الوطنية وتوفير مصادر الرزق والاكتفاء الذاتي للملايين من العراقيين والعرب.

ولقد مرت الزراعة بمراحل تطور نوعية شملت استصلاح مساحات شاسعة من الأراضي وتحديث نظم الري واعتماد تقنيات متطورة في الزراعة، حتى غدت خلال فترة الحصار الاقتصادي الطاحن شريان الحياة.

غير أن هذا القطاع الحيوي واجه تحديات جساماً تمثلت في تداعيات الحروب المتعاقبة وتغير الأنماط المناخية وتردي إدارة الموارد المائية، وهذه العوامل مجتمعة أدت إلى تراجع الإنتاج الزراعي بشكل ملحوظ، وتقلص المساحات الخضراء، ونزوح واسع للمزارعين من الأرياف إلى المدن، مما هدد بفقدان الخبرات الزراعية المتراكمة عبر الأجيال.

وفي مواجهة هذه التحديات، بذلت الحكومة العراقية جهوداً حثيثة لإعادة إحياء القطاع الزراعي، إذ تم وضع استراتيجيات طموحة وتخصيص استثمارات كبيرة لتطوير البنى التحتية الزراعية، وقد توجت هذه الجهود بإنجاز تاريخي خلال العام 2024، حيث تجاوز إنتاج الحنطة للمرة الأولى منذ عقود حاجز المليوني طن، محققاً للعراق الاكتفاء الذاتي من هذه المادة الاستراتيجية الحيوية.

ولم يقتصر النجاح على الحنطة فحسب، بل شمل أيضاً محصول التمور الذي يشكل رمزاً للتراث الزراعي العراقي، حيث قفز الإنتاج بشكل كبير ليجعل العراق رابع مصدر للتمور على مستوى العالم، وهذه الإنجازات المبشرة تعكس بداية عودة الزراعة العراقية إلى مكانتها التاريخية كسلة غذاء للمنطقة.

ورغم هذه النجاحات، فإن الطريق لا يزال طويلاً أمام القطاع الزراعي، إذ تبرز مشاكل شح المياه والتصحر وسوء الإدارة كعقبات كؤود أمام التحول الزراعي المنشود، وهذه التحديات تتطلب معالجات جذرية تعتمد على التخطيط العلمي والاستثمار في التقنيات الحديثة مثل البرمجة التفاعلية المسماة بالذكاء الاصطناعي وتبني سياسات مائية ذكية ومستدامة.

إن مستقبل الزراعة في العراق يرتبط بشكل عضوي بمستقبل البلاد بأسرها، فالنهضة الزراعية الشاملة تحتاج إلى رؤية استراتيجية تتكامل فيها تحديث أنظمة الري وحماية الأراضي الزراعية وتطوير البذور المحسنة ودعم المزارعين وربط الإنتاج الزراعي بالصناعات التحويلية.

ومن خلال هذه المقاربة الشاملة يمكن للزراعة العراقية أن تعود قوية وقادرة على لعب دورها كرافد أساسي للاقتصاد الوطني وضامن للأمن الغذائي وحافظ للتوازن البيئي والاجتماعي.

ولا بد هنا من الإشادة بمجهودات الدولة العراقية الساعية بجد إلى تجويد العمل الزراعي فهي قبل غيرها تدرك أن الزراعة في العراق ليست مجرد نشاط اقتصادي، بل هي تراث حضاري ورهان استراتيجي لمستقبل الأجيال القادمة.

إن إحياء هذا القطاع يعني الحفاظ على هوية العراق وتاريخه، وبناء أسس متينة لاقتصاد متنوع ومستقل، يحقق الرفاهية لشعب الرافدين وشعوبنا العربية.

خطة عراقية طموحة لتوطين صناعة الذهب والمجوهرات

حين يأتي طاري العراق العظيم، فإن أول ما يتبادر إلى الذهن هو النفط، وهذا صحيح جزئيا، فقد ظلّ الذهب الأسود لعقود طويلة مصدر الثروة الرئيس، وهو أيضًا مصدر الأزمات حين تهبط الأسعار أو تتعطل الصادرات.

لكن الحقيقة، أن العراق ليس بلد النفط فقط، فأرضه غنية بالمعادن، وقراره الأخير بتوطين صناعة المعادن الثمينة يعكس وعيًا متزايدًا بأن الوقت حان لتنويع مصادر الدخل وفتح أبواب جديدة أمام الاقتصاد الوطني.

سعدت حين قرأت في فبراير الماضي، إعلان المجلس التنسيقي الصناعي عن خطة لتوطين صناعة الذهب والمجوهرات ومنتجات التجميل المرتبطة بها، ورغم أن القرار قد يبدو فنيًا أو قطاعيًا للوهلة الأولى، لكنه في الواقع يحمل دلالة استراتيجية، فالعراق يحتل المرتبة الثامنة والعشرين عالميًا والرابعة عربيًا في احتياطيات الذهب، برصيد يبلغ 162 طنًا.

البنك المركزي العراقي جاء في صدارة المشترين عربيا، وحلّ سابعًا عالميًا في 2024، وهذه المؤشرات تعني أن البلاد تملك قاعدة صلبة يمكن أن تتحول إلى صناعة واعدة إذا أحسن استثمارها.

لكن القصة لا تتوقف عند الذهب، فالأنبار وحدها تختزن مليارات الأطنان من الفوسفات، إضافة إلى الحديد واليورانيوم والسيليكا، ونينوى وصلاح الدين وكردستان تزخر بمعادن أخرى، من الكبريت إلى النحاس إلى الفضة، وهذه الثروات، إذا استغلت علميًا، قادرة على تغيير ملامح الاقتصاد العراقي، وتحويله من اقتصاد يعتمد على سلعة واحدة إلى اقتصاد متنوع يستند إلى أكثر من رافعة.

الفوائد واضحة، فالتصنيع المحلي سيقلل من خروج العملة الصعبة التي كانت تذهب إلى استيراد الذهب والمجوهرات الجاهزة، كما أن المنتجات المحلية ستكون أكثر تنافسية في السوق الداخلي، والعراق سيتمكن من دخول سوق التصدير.

واللافت أن الحكومة أعلنت استعدادها لتقديم التسهيلات وبناء بيئة استثمارية جاذبة، وتشجيع إقامة مصانع ومعامل حديثة، وإذا تم ذلك فإن قطاع المعادن الثمينة لن يكون مجرد قطاع إضافي، بل رافعة اقتصادية تعزز جهود التنويع، إلى جانب الزراعة، والصناعة والسياحة والتكنولوجيا.

عراقنا الحبيب يقف أمام فرصة تاريخية، فرصة لاستعادة مكانته لا كبلد يعتمد على النفط وحده، بل كبلد غني بالثروات قادر على تحويلها إلى صناعات حديثة وأسواق جديدة، وسيكون قد وضع قدمه على طريق التحول الاقتصادي الحقيقي، طريق يليق بتاريخه العريق وتضحيات أبنائه.

.....

صندوق العراق للتنمية...

رافعة لإعادة البناء ورهان على المستقبل

ليس سهلا على بلد مثل العراق أن ينهض من تحت أثقال الحروب والعقوبات والتقلبات، لكنه اليوم يفعل ذلك بخطوات محسوبة، كمن يعرف أن الطريق طويل لكنه قرر أن يسلكه.

حين ننظر إلى ماضي العراق القريب، نجد اقتصادًا مرتهنًا لسعر برميل النفط، تتأرجح الموازنة مع صعوده وهبوطه، وحين ننظر إلى حاضره، نلمح إرادة لكسر هذه المعادلة عبر مشاريع جديدة.

وفي مقدمة تلك المشاريع التي أثلجت قلبي وقلب كل عربي يبرز صندوق العراق للتنمية، والذي أُعلن عن تأسيسه عام 2023 ليكون أداة استراتيجية لإعادة بناء الاقتصاد وتنويع مصادره.

والفكرة ليست مجرد إضافة مؤسسة مالية جديدة إلى هيكل الدولة، بل جهد وطني غيور لتصحيح مسار طالما عطّل العراق وأبقاه أسيرًا لمورد واحد.

الصندوق جاء بإطار قانوني صادق عليه مجلس النواب والحكومة، ورُصد له تمويل سنوي يبلغ ملياري دولار على مدى ثلاث سنوات، والأهداف واضحة؛ دعم مشاريع التعليم، والزراعة، والصناعة، والبنية التحتية، والإسكان.

واللافت أن كل قطاع من هذه القطاعات يمثل ركيزة لا غنى عنها إذا أراد العراق أن يستعيد عافيته الاقتصادية والاجتماعية، ومع ذلك فإن أهمية الصندوق لا تكمن فقط في الأموال المرصودة له بل في الطريقة التي صُمم بها ليكون منصة استثمارية حديثة، تعتمد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتسعى في الوقت نفسه إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

تلك المقاربة تجعل هذه التجربة مختلفة عن محاولات سابقة أُجهضت تحت وطأة البيروقراطية، إذ وُضع له هيكل إداري مستقل، وأُخضع لمعايير حوكمة صارمة، وأُنيط به جهاز رقابي يلاحق أي محاولة لهدر الموارد أو حرفها عن مسارها.

ومن بين المشاريع الجميلة التي تبناها الصندوق، يبرز مشروع «إيدوبا» الذي يستلهم اسمه من أول مدرسة عرفها التاريخ في بلاد الرافدين، فالمشروع لا يريد أن يبني مدارس فقط، بل أن يعيد صياغة العملية التعليمية نفسها من خلال مدارس حديثة مزودة بأحدث الوسائل، ومناهج تربط بين المعرفة النظرية ومتطلبات سوق العمل، ودمج للتكنولوجيا والبرمجة التفاعيلة المسماة بالذكاء الاصطناعي في التعليم، ويكأن العراق يريد أن يقول لأبنائه وللعالم: الاستثمار الحقيقي يبدأ بالإنسان.

وانني بصراحة حين اتأمل هذه الخطوة أدرك أن صندوق العراق للتنمية لا يسعى إلى حلول مؤقتة، بل إلى تغيير قواعد اللعبة بأن يربط الاقتصاد بالتنمية المستدامة، وأن يحول الثروة المالية إلى فرص حياة أفضل.

لطالما قلت مرارا أن التعليم هنا ليس مجرد بند في قائمة، بل رسالة بأن البلد الذي أنجب أول مدرسة وأول كتابة يريد أن يستعيد دوره في نشر المعرفة وصناعة المستقبل.

ومع ذلك فمن الطبيعي أن تواجه هذه التجربة تحديات. فالعراق يعرف أن طريق النهضة محفوف بالصعوبات، من بيروقراطية متجذرة إلى صراع سياسي لا يهدأ لكن ما يميز هذه المحاولة هو أنها تنطلق من إدراك عميق بأن الزمن لا ينتظر، وأن العالم يتغير بسرعة.

عراقنا الحبيب يقول إنه تعلم من ماضيه، وأنه يريد أن يغتنم فرصته التاريخية ليعيد كتابة دوره في المنطقة والعالم.

أجر وتملك..

فكرة عراقية بسيطة للسكن لكنها عميقة المعنى

طوال عقود، ظلّ امتلاك منزل حلما بعيد المنال عن شريحة واسعة من العراقيين، لكن في السنوات الأخيرة، بدأت بغداد باجتراح حلول جديدة، وسرني ما سمعت عن مشروع "أجر وتملك"، الذي أطلقه صندوق العراق للتنمية ليكون محاولة عملية لتخفيف عبء هذه الأزمة الثقيلة.

المشروع يقوم على صيغة بسيطة لكنها عميقة المعنى، فالمواطن يستأجر منزلا ويدفع أقساطًا شهرية، وفي الوقت نفسه تُحتسب هذه الأقساط جزءًا من ثمن البيت وبعد سنوات، يصبح المالك الشرعي له من دون الحاجة إلى قروض طويلة الأمد أو معاملات مصرفية معقدة.

اللطيف أن الفكرة ليست مالية فقط، بل اجتماعية أيضًا، فهي تمنح الأسرة استقرارًا نفسيًا واقتصاديًا، وتفتح أمام ذوي الدخل المحدود بابًا كان مغلقًا لزمن طويل.

لكنّ أهمية المشروع لا تقف عند حدود المواطن، فهو أيضا كفيل بتحريك قطاع البناء الذي يعد من أكثر القطاعات قدرة على تشغيل الأيدي العاملة، فكل بيت جديد يعني فرص عمل لعمال ومهندسين ومكاتب تصميم ومصانع مواد بناء وغيرها. وكلّ حيّ جديد يعني بنية تحتية تُشيّد وأسواقًا تُفتح.

بهذا المعنى، "أجر وتملك" ليس مجرد برنامج إسكان، بل محرك اقتصادي ينعش دورة كاملة من النشاط، لا سيما أن المشروع أيضًا يتناغم مع رؤية أوسع يتبناها صندوق العراق للتنمية، وهي رؤية ترى أن معالجة أزمة السكن ليست معزولة عن بقية القطاعات، فالتنمية الحقيقية لا تأتي من بيت دون مدرسة، ولا من شارع دون مصنع.

لذلك يتكامل "أجر وتملك" مع خطط دعم الزراعة لتعزيز الأمن الغذائي، ومع الاستثمار الصناعي لتقوية المنتج المحلي، ومع التوجه نحو السياحة والتكنولوجيا لفتح أبواب جديدة أمام الاقتصاد العراقي.

صحيح أن التحديات تبقى حاضرة، لكن الأهم أن هناك محاولات جادة للخروج من هذه الحلقة، وأن هناك وعيًا متزايدًا بضرورة ايجاد حلول ملموسة، وبرامج قابلة للتنفيذ، ومشاريع تترجم على الأرض.

عراقنا الحبيب، وهو يطلق هذه المبادرة، يقول لمواطنيه: نحن نستمع إلى معاناتكم، ونسعى إلى تحويلها إلى فرصة وإذا نجح هذا المشروع، فسيمثل بداية لعقد اجتماعي جديد، أساسه الثقة والإجراءات لا الأقوال فقط.

مرحلة عراقية جديدة

يتكامل فيها الاقتصاد مع الانسان

عراقنا الحبيب يواصل مسيرته بخطوات متدرجة نحو استعادة عافيته، وما نشهده اليوم ليس مجرد تحسن اقتصادي محدود أو مشروعات هنا وهناك، بل صورة أشمل وأجمل، طبعا لأنها توحي بمرحلة جديدة يتكامل فيها الاقتصاد مع المجتمع والثقافة والسياسة.

التجربة العراقية علمتنا أن لا تعافيا اقتصاديا من دون انسجام اجتماعي، ولا نهضة تنموية من دون استقرار سياسي، وأولى علامات هذا التحول يمكن ملاحظتها في عودة الثقة بين المواطن والدولة حيث بدأت الخدمات العامة تتحسن تدريجيا في قطاعات أساسية مثل الكهرباء والماء والنقل.

نشعر بالسعادة حين تكون الدولة قادرة على الوفاء بوعودها وأن عجلة الاصلاح ممكنة مهما كانت التحديات، فهذا يعيد للعراق دوره المحوري في معادلة المنطقة، فإعمار المدن واستعادة الأمل على الأرض يمكن للعين أن ترى شواهد التغيير؛ مدن تنهض من ركام الحرب، وجسور تعود لتربط الأحياء بالقرى، ومؤسسات تعليمية وصحية يعاد ترميمها لتخدم الناس من جديد، فهذا الترميم لا يعيد الحجر فقط، بل يعيد الأمل ويمنح الانسان شعورا بأن مستقبله لم يعد رهينة الماضي.

كما أن عودة العراقيين المغتربين بدأت تضيف بُعدا مهما، فبعضهم يموّل مشاريع صغيرة وآخرون يشاركون بخبراتهم وأساليب عمل حديثة، وهؤلاء يشكلون جسرا بين الداخل والخارج ويغذون الاقتصاد بمعرفة وتجارب تسهم في تسريع مسيرة النهوض وتعزيز تماسكها الثقافة.

ولأن العراق بلد حضارة قبل أن يكون بلد موارد، فإن الحراك الثقافي يكتمل مع المشهد العام؛ المهرجانات الفنية والأدبية تعود لتزين المدن، المتاحف تفتح أبوابها، الكتب تصدر بروح جديدة، فالثقافة هنا ليست ترفا بل دليل حياة وهي التي تضيف بعدا انسانيا للنهوض وتذكّر العالم أن العراق ليس فقط اقتصادا يبحث عن التنوع، بل بلد عريق يحمل ذاكرة ووجها حضاريا. إنه مسار جديد لمستقبل مختلف.

ودائما أقول إن البلد الذي عرف المعاناة قادر على تحويلها إلى دافع للنهوض، وإن الأمة التي قاومت التحديات قادرة على بناء غد أفضل لأبنائها.

نشعر بالفخر لأن عراقنا الحبيب يكتب اليوم فصلا مختلفا من تاريخه؛ فصلا مليئا بالصبر والإصرار والإرادة، لكنه أيضا مليء بالأمل.

العراق يفتح صفحة المصالحة الوطنية

بعد سُحب صيف قاتمة، يتجه العراق العظيم بخطوات ثابتة نحو مصالحة وطنية تبني دولة قوية وموحدة، مدركا أن المستقبل لا يُصنع إلا بالشراكة، فمن شماله في أربيل إلى جنوبه في البصرة، تتشكل إرادة جامعة تعطي الأولوية للوحدة على الخلاف، وللمصلحة العامة على الحسابات الضيقة.

وهذا التحول ليس شعارا عابرا، بل خيارا استراتيجيا يضع مصلحة العراق قبل كل شيء تجاوز الماضي لبناء الغد، إذ أن القيادة العراقية أدركت أن تجاوز جراح الماضي شرط لبناء الغد. ومن هنا وُضعت خطط استراتيجية لتعزيز الحوار بين جميع المكونات وجعل المصالحة الوطنية محورا للسيسات العامة، والهدف لا يقتصر على تهدئة

الخلافات بل يتجاوزها إلى بناء مؤسسات قادرة على الحكم بالعدل وضمان الشفافية وكسب ثقة المواطنين.

إذن، المصالحة ليست مجرّد حبر على ورق، بل مؤسسات وقوانين وممارسات تترجمها الحكومة إلى أجندة قابلة للتنفيذ، ومع كلّ خطوة إلى الأمام تزداد مساحة الثقة ويزداد الحضور الإقليمي ليحمل العراق وجها مختلفا يبحث عن تعزيز علاقاته مع جيرانه ويساهم في حلّ أزمات المنطقة، خاصة أن موقعه الجغرافي يمنحه ميزة فريدة فهو جسر طبيعي بين آسيا وأوروبا.

عندما نستحضر صورة بغداد كعاصمة للعلم والمعرفة، ندرك أن العراق يريد أن يستعيد مكانته بالحكمة التي طالما حملها كحاضنة للثقافة ومركز للتنوع، لبلد عانى الكثير لكنه لم يتخلّ عن حلمه، وها هو اليوم يفتح صفحة جديدة عنوانها الثقة والوحدة، صفحة تقول إن العراق قادر على أن يحول تنوعه إلى مصدر قوة، وخلافاته إلى دروس، ومعاناته إلى طاقة بناء.

إذن عراقنا الحبيب يعود إلى أبنائه وإلى محيطه؛ بلدا واثقا قويا وجديرا بمكانته.

.....

العراق.. حين تتحول التحديات إلى فرص ناضجة

في قلب العروبة، يُعدّ العراق منجما حقيقيا للفرص الاستثمارية، بلد تتشابك فيه ذاكرة الحضارات مع طموحات الحاضر، فآلاف السنون من العمق التاريخي لم تُنسِ هذا البلد أن يطمح لغدٍ مختلف، لا يكتفي فيه بالنفط والغاز كمتكأ اقتصادي، بل يسعى بجد لبناء منظومة أكثر تنوعًا، قادرة على استقطاب رؤوس الأموال وتفعيل طاقات أبنائه التي بقيت طويلاً على الهامش.

مؤسسات الدولة بدأت تدرك أن رأس المال يبحث عن بيئة شفافة، آمنة، لا يطاردها الغموض، ولهذا جاء السعي الحثيث نحو بيئة تُنصت للمبادرة وتمنح القطاع الخاص دورًا أكثر ثباتًا.

والعراق، بهذا التوجه، يحاول أن يستعيد جزءًا من ماضيه حين كان محطة للقوافل ومركزًا للأسواق، وما يميز هذه المرحلة أن الفرص لا تنحصر في قطاع بعينه، ففي الطاقة وحدها، هناك مشروعات ضخمة تتراوح بين استغلال الغاز المصاحب، وتوسيع نطاق الطاقة المتجددة، وصولًا إلى الحاجة الملحة لتطوير البنية التحتية للطاقة.

وعلى الأرض، تحتاج البلاد إلى جسور جديدة، وطرق حديثة، وموانئ ومطارات تليق بموقعها الجغرافي الحساس، وهذه ليست مجرد مشاريع إنشاء، بل أبواب واسعة للعمل أمام المقاولين والموردين والمشغلين، من داخل العراق وخارجه.

والزراعة كذلك تعود إلى الواجهة، هذه المرة بوصفها أداة للاستقرار لا مجرد قطاع مكمل، فالأرض لا تزال خصبة، والمياه لم تغب، والطلب الداخلي على الغذاء يتزايد، ما يجعل تحقيق الاكتفاء الذاتي هدفًا واقعيًا.

والصناعة، من جهتها، تتحرك ببطء لكن بثبات من خلال تقليل الاستيراد، تعزيز الإنتاج، وفتح منافذ التصدير، كلّ هذه مؤشرات على بلد يحاول أن يتحول إلى ورشة إنتاجية لا تكتفي بالاستهلاك.

ووسط كل ذلك، لا يمكن تجاهل السياحة، ففي بلد يضم بين طياته بابل، وأور، والنجف، وكربلاء، وسامراء، فهذا كنز بحد ذاته، فهنالك ملايين من الزوار المحتملين يمكن أن يتحولوا إلى مصدر دخل مستدام، إن تهيأت البنى التحتية وإن خرجت الخدمة السياحية من إطار الارتجال إلى دائرة الاحتراف.

في المحصلة، لا يمكن اختزال العراق اليوم بأنه أرض للثروات فقط، إنه ساحة مفتوحة للشراكة، فضاء متاح لمن يملك فكرة أو مشروعًا أو طموحًا، صحيح أنه بلد أنهكته التحديات لكنه لم يفقد الرغبة في النهوض، وما يمتلكه من موارد طبيعية وبشرية يكفي، إن حُسن استثماره، ليمنحه مكانة اقتصادية إقليمية لا تُنتزع بسهولة.

أعضاء طلال أبوغزاله العالمية الرقمية

tag.global

1. **طلال أبوغزاله العالمية الرقمية (TAG.GD)** خدمات مهنية وتعليمية عالمية
2. **طلال أبوغزاله وشركاه الدولية (TAG-Audit)** خدمات التدقيق والمحاسبة
3. **طلال أبوغزاله وشركاه للاستشارات (TAG-Consult)** خدمات استشارات إدارية واقتصادية ومالية
4. **أبوغزاله للتقييم والاستشارات المالية (TAG-Valuation)** خدمات تقييم الأصول
5. **طلال أبوغزاله لأسماء المجال (TAG-Domains)** مسجل معتمد لدى هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (الآيكان)
6. **طلال أبوغزاله لتقنيات المعلومات الدولية (TAG-ITI)** خدمات الاستشارات والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
7. **طلال أبوغزاله للحلول الإلكترونية (TAG E-Solutions)** خدمات الحلول الإلكترونية وتحليل الأنظمة والبرمجة
8. **أبوغزاله للملكية الفكرية (AGIP)** تسجيل وحماية حقوق الملكية الفكرية
9. **طلال أبوغزاله للوسائط المتعددة (TAG-Multimedia)** خدمات إعلامية
10. **طلال أبوغزاله الدولية للطباعة والنشر (TAG-Publish)** خدمات واستشارات في مجال الطباعة والنشر
11. **طلال أبوغزاله للتوظيف المهني وتطوير الموارد البشرية (TAG-Recruit)** خدمات موارد بشرية وتوظيف
12. **طلال أبوغزاله للعطاءات (TAG-Tenders)** عطاءات ومناقصات
13. **أبوغزاله للترجمة والتوزيع النشر (TAG-Translate)** خدمات ترجمة فورية وتحريرية مهنية
14. **جامعة طلال أبوغزاله العالمية الرقمية (TAG-GDU)** برامج أكاديمية ومهنية معتمدة من خلال الإنترنت وبرامج تعليمية عن بعد
15. **معهد طلال أبوغزاله كونفوشيوس (TAG-Confucius)** تعليم اللغة والثقافة الصينية
16. **طلال أبوغزاله للتدريب الإلكتروني (TAG E-Training)** خدمات تدريب، وشهادات معتمدة في مجال تكنولوجيا المعلومات
17. **طلال أبوغزاله للتدريب الرقمي (TAG Digital Training)** تنظيم وعقد ورعاية دورات وورش عمل وندوات تدريبية وجاهية (تعاقدية) واون لاين

18. **مركز طلال أبوغزاله للمعرفة (TAG-KC)** مساعدة ودعم الشباب لدخول سوق العمل من خلال تزويدهم بدورات تدريبية وربطهم بالباحثين عن العمل

19. **ملتقى طلال أبوغزاله المعرفي (TAG-KF)** خدمات تنظيم المناسبات

20. **الموسوعة الإلكترونية العربية (TAGEPEDIA)** إثراء عالم الإنترنت بمحتوى عربي

21. **المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA)** شهادات مهنية، عضويات، دورات تدريبية، ومطبوعات مهنية

22. **المجمع العربي الدولي لتكنولوجيا الإدارة (AIMICT)** بناء المقدرة وتدريب متقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات

23. **طلال أبوغزاله للجودة في التعليم (TAG-Eduqa)** خدمات ضمان الجودة في التعليم

24. **طلال أبوغزاله للسحابة الإلكترونية (TAG-Cloud)** خدمات استشارية في مجال الحوسبة السحابية

25. **جمعية كلنا لفلسطين (All4Palestine)** التعريف بأبرز الشخصيات الفلسطينية

26. **مركز حوكمة شركات الأعمال العائلية (FBGC)** شركات أعمال العائلات والحوكمة

27. **المعهد العربي العماني للتدريب (AOTI-Oman)** تنظيم وعقد ورعاية دورات تدريبية وورش عمل وندوات

28. **وكالة أبوغزاله لأنباء الملكية الفكرية (AG-IP News)** خدمات إعلامية في مجال الملكية الفكرية

29. **وكالة أنباء طلال أبوغزاله لأخبار تكنولوجيا المعلومات (TAG-IT News)** خدمات إعلامية في مجال تكنولوجيا المعلومات

30. **وكالة أنباء طلال أبوغزاله للتعليم (TAG-Educa News)** خدمات إعلامية في مجال التعليم

31. **المركز العربي لفض النزاعات (ACDR)** حل نزاعات أسماء المجال

32. **مركز طلال أبوغزاله لضمان سلامة الامتحانات (TAGI-Metric)** امتحانات وتقييمات بمراقبة طرف ثالث

33. **مركز طلال أبوغزاله لفض النزاعات (TAG-Resolution)** التحكيم لتسوية النزاعات المتصلة بالعلامات التجارية

34. **مركز طلال أبوغزاله لإعادة تهيئة الحواسيب (TAG-CRC)** إعادة تأهيل وتطوير أجهزة الحاسوب

35. **طلال أبوغزاله للتصميم والطباعة والنشر (TAG-Design)** خدمات التصميم الجرافيكي

36. **أكاديمية طلال أبوغزاله للغات (TAG-Lingual)** دورات تدريبية في مجال اللغة والتعليم

37. **طلال أبوغزاله للتدقيق الداخلي (TAG-Internal Audit)** خدمات تدقيق داخلي

38. **طلال أبوغزاله فاونديشن للتنمية (TAG-Foundation)** مبادرات في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصاد والتدريب ومنتديات فكرية وبحثية

39. **طلال أبوغزاله لبراءات الاختراع (TAG-Patents)** خدمات براءات الاختراع

40. **دبلوم طلال أبوغزاله الدولي في مهارات تقنية المعلومات (TAGDIT)** توفير خدمات تدريب وشهادات معتمدة في مجال تكنولوجيا المعلومات

41. **طلال أبوغزاله للإنتاج والبث الرقمي (TAGDB)** نشر الفكر والثقافة والتعليم

42. **طلال أبوغزاله للتقنية (TAGTech)** أجهزة لابتوب وتابلت رقمية وهواتف ذكية

43. **طلال أبوغزاله للمشاريع (TAG-Projects)** إدارة المشاريع التدريبية والتعليمية والريادية والمبتكرة، ومنح الاعتمادات اللازمة في بناء القدرات

الأردن (المكتب الإقليمي):

- عمّان - الإدارة العامة
- مكتب عمّان
- عمّان (الجامعة)

آسيا

أفغانستان:
- كابول

الإمارات:
- أبوظبي
- الشارقة
- الفجيرة
- العين
- جبل علي
- دبي (AGIP)
- دبي (TAG-Audit)
- رأس الخيمة
- عجمان

الباكستان:
- كراتشي

البحرين:
- المنامة (AGIP)
- المنامة (TAG-Audit)

السعودية:
- الخُبر
- الرياض (AGIP)
- الرياض (TAG-Audit)
- جدة

الصين:
- بكين
- تشنغدو
- شنغهاي
- قوانتشو
- هونج كونج

العراق:
- أربيل
- بغداد

الكويت:
- الكويت

الهند:
- نيودلهي

اليمن:
- صنعاء

أندونيسيا:
- جاكرتا

إيران:
- طهران

سوريا:
- دمشق

عُمان:
- الدقم
- صلالة
- مسقط

فلسطين:
- رام الله
- غزة

قطر:
- الدوحة

لبنان:
- بيروت (AGIP)
- بيروت (TAG-Audit)

ماليزيا:
- كوالا لمبور

أفريقيا

الجزائر:
- الجزائر

المغرب:
- الدار البيضاء

تونس:
- تونس

ليبيا:
- طرابلس

مصر:
- القاهرة

نيجيريا:
- أبوجا

أوروبا

السويد:
- ستوكهولم

تركيا:
- أنقرة

روسيا:
- موسكو

أمريكا الشمالية

كندا:
- أوتاوا

يبقى العراق العظيم فكرةً تنتصر بإرادة أبنائها قبل أن يكون حدود على الخريطة، فالعراق ضمير حي ينبض وحلم لا يتوقف عن التجدّد.

وبهذه الصفحات، لم ولن اسعى لاختزال تاريخ بلد عظيم، بل قدّمت نبض من نبضات قلب محب، ورؤية من زاوية إنسان رأى في العراق معجزة الاستمرار.

لم ولن توفِ الكلمات حق الرافدين، لكنها تظل شهادة على إيمان بمستقبل لا ينضب فالعراق يشبه النخلة الباسقة – كلما ظننت أن جذورها قديمة، قدمت لك ثمار جديدة.

هو وطن لا ينتهي، وقصة لا تكتمل، لأن شعبه يكتب فصولها الجديدة كل يوم بالمحبة والتضحيات.